من يحكم البيت الأبيض

د.موافى عبدالله

رغم اعتياد العالم على مدى أكثرمن سبعين عامًا أن تقوده أمريكا، إلا أن المشهد الأمريكي والعالمي للسنوات الأربع القادمة، إذا ما توافقت نتائج الثامن من نوفمبر القادم، فلن يستطيع احد أن يكشف هوية الرئيس القادم. فإن السباق الرئاسي الذي دخل طورًا جديدًا بانحصار المنافسة بينه وبين هيلاري كلينتون، يكرس لحالة إلتباس أيديولوجي عند صناع القرار في البيت الأبيض والجهات التى أوشكت أن تصدم حلفاء أمريكا وخصومها بعد مرور ربع قرن من الاستفراد الأمريكي فى قيادة العالم، فإنَّ تخمين السياسات المستقبليَّة للولايات المتحدة تجاه القضايا الدوليَّة لن يكون سهلاً بتوقع سياسات الرئيس القادم، حيث تغيَّر العالم ببروز أقطاب جديدة تتطلع للمشاركة في قيادة النظام الدولي، بعد انحصار الرئاسة بين اثنين لا يملكان المقدرة على استقرار المنطقة.

ورغم تمتع كلينتون بدعم الإدارة الأمريكية والإعلام الأمريكي وأنها أكثرعقلانية وخبرة من منافسها ويراهن بعض العرب على فوزها ،فأرى أنه رهان خاسر باعتبار العوامل التى تحكم النتيجة ، وهكذا الحال مع من وصفوه بالمخرب العنصري الذى دعا أنصاره لمراقبة المناطق التي يقطنها السود خلال الانتخابات وهو ما قد يؤدي لأعمال عنف وتخريب،فضلا عن احتماليته تزوير نتائج الانتخابات بعد تعثرحملته فى إشارة منه لتهيئة الأجواء السياسية والنفسية لخسارته من ناحية وترهيب الديمقراطيين وإشاعة التوتر لإرغام بعض الناخبين بالبقاء في منازلهم يوم الانتخابات من ناحية أخرى.

فإن فوزه بالانتخابات مرهون بالمساعدة التي قد يتلقاها من بوتين وجوليان اسانج مؤسس ويكيليكس،الذى أشار انه سينشر وثائق مثيرة تضر بالحزب الديمقراطي وكلينتون فى الوقت المناسب.

إن خوف بعض الأمريكيين من تطرُّف بعض أفكار دونالد ترامب، لا يعني أن فرص هيلاري كلينتون في الفوز مضمونة فقد تغيَّرت قواعد اللعبة في أمريكا وخارجها ،وبعد أن اعتادت أمريكا الزعامة فهى تواجه الآن مأزقا فى القيادة، والعالم الذي اعتاد أن تقوده أمريكا، منشغل بمحاولة التكيّف مع وضع دولي جديد، يفرض عليه التصدى لقضاياه المتفجِّرة دون انتظار الحل من واشنطن، فإذا استطعنا التكهن بفوز ترامب فمن المؤكد أن نجاحة يتحقق ، إذا حدثت عملية إرهابية فى أمريكا قبل الاقتراع ،ولكن هل يرضح الامريكان لصناديق الاقتراع إذا جاءت بقائد متهور قد يقود دولته والعالم إلى الهاوية والتفكك والانقسام باسم الديمقراطية،أم ينزل الامريكان إلى الشوارع للمطالبة بفتح إنتخابات رئاسية مرة أخرى لاستئصال هذا الورم السرطانى؟.

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان التالي jadl@albiladdaily.com

حزبية الإعلام والدولة الإعلامية

عبد الحكيم محمود عطا الله

إن قوة الإعلام في طرح القضايا التي تهمنا في شرح قضيتنا للعالم لاستقطاب الشعوب والسياسيين لصالحنا ضد الصهونية وماكيناتها الإعلامية غير موجودة لدينا على الإطلاق، والموجود في الوقت الماضي والحاضر هي الوكالات الغربية التي نستقي كفلسطينيين وكعرب الأخبار منها، فما الدور الفلسطيني أو العربي الذي يعمل على تطوير الإعلام، على الرغم من وجود الكادر البشري والقضية التي تجمع الجميع والدين الواحد ووجود الأموال اللازمة.

بالنظر إلى الإعلام الأمريكي والأوروبي نجد أن ثلاث وكالات رئيسية تتحكم في الخبر العالمي وهي رويترز البريطانية والأسوشيتد الأمريكية ووكالة الأنباء الفرنسية، وهذه الوكالات لها مراسلين في جميع أنحاء العالم وتهتم بالتدريب الدائم لموظفيها وتنمي خبراتهم وقدراتهم دوماً وتدعمها حكوماتها ويصلها الخبر من مراسليها وتعمل على توزيعه بحسب اهتمامات البلد المتلقي، فالخبر حينما يأتي لإسرائيل منها يأتي بصيغة مختلفة عن الخبر الذي يأتي للدول العربية أو فلسطين، تتميز هذه الوكالات بالموضوعية ولكنها لا علاقة لها بالحيادية، فلا يغرنكم الوثوق فيها لأنها فعليا لا تساعدنا، بل تخدعنا، ولكن للأسف بعض الأنظمة العربية لا تولي اهتماماً في تأسيس قاعدة إعلامية تنتشر في العالم لمجابهة الإعلام الموجه من الغرب، ناهيك عن القنوات الغربية الأخرى التي تبث بالعربية لتغيير الثقافة العربية والتأثير عليها سلباً كما نرى من برامج تبثها لا تنتمى إلى ديننا وعاداتنا وتقاليدنا.

يُعاب علينا كفلسطينيين أننا حَزبنا إعلامنا وأصبح كل فصيل له إعلام خاص يروج لمعتقداته الخاصة ويطعن في الأخر بعيداً عن الحيادية، ليس عيباً أن يكون لأي فصيل قناة خاصة به تروج لأفكاره وتستعرض إنجازاته فهي حرة في ذلك ولكن ليس لها أن تطعن في الآخر.

إن التنسيق الإعلامي الفلسطيني والعربي شبه معدوم ولا يوجد شبكة إعلامية عربية موضوعية وحيادية تتحدث بصوت العربي، قلبها على قضاياه وعقلها في أحداثه، وبالنظر إلى الإعلام العربي وخصوصا الدول القريبة منا، نجدها فارغة من مضمونها، لا موضوعية ولا حيادية، أخبارها من شر البلية ما يضحك وأشخاصها متناقضون، ولا نجد دوراً للإعلام الفلسطيني أو السياسيين الفلسطينيين في التاثير عليهم لجذبهم للتحدث عن القضية الفلسطينية وأحداثها، وهناك أسباب كثيرة لذلك؛ أعظمها الإنقسام الفلسطيني السياسي والاقتصادي والتعليمي والإعلامي، فكيف لنا أن نكون ممزقين ونريد أن يعرف العالم بقضيتنا، وأن نوحد بوصلة العرب نحو فلسطين.

إن ذلك لم ولن يكون وسنبقى في أسفل السافلين وسيبقى الانقسام النقطة السوداء التي تحيط بنا وبالأجيال القادمة إن لم نصحو من سباتنا وننسى خلافاتنا ونضع استراتيجيتنا ونوحد أهدافنا ونصنع إعلامنا ونعلم أطفالنا وأن نتفكك من تبعيتنا، لنصبح دولة إعلامية لها كلمة واحدة تنبع من الحق والموضوعية والحيادية ومواثيق الشرف للوصول إلى الهدف.

قع نملة تأكل سكر!!

د.تهاني سعيد الحضرمي

حين ننتقي بعض العبارات من التراث العريق الذي يؤصل في أعماقنا صفات يفتقر إليها الكثيرون بل ويتسابقون إلى الاستهزاء بها وربما الاستخفاف بمدلول قيمها وأبعاد فكرتها ونسيج وعيها !! لابد لنا من إيضاح بسيط يخدم الحقيقة ويرصد الواقع بدقة بعيدا عن النعت بالجُبن والخوف والسلبية كما يصف البعض سلوك الإنسان العصامي الذي ينتمي إلى المدرسة الحضرمية في تبنيه الحكمة وامتلاكه أدوات الرؤية الثاقبة التي تحترم النظام والعمل الدؤوب كما النمل ذلك المخلوق الضعيف الحريص على السعي لرزقه بصمت!!

إن المثل الحضرمي (قع نملة تأكل سكر) مّيز أنصاره عن غيرهم باستراتيجية استهلاكية في غاية التنظيم تحترم الطبيعة الإنتاجية وتقدر روح التعاون الجماعية في ظل الالتزام بالمبادئ والأخلاق وتقدير الذات، فالمثل يحث على الاقتداء بثقافة النمل من منظور ذكي لا من منظور الضعف كما يعتقد البعض!! فهي مخلوقات ذات قدرات عجيبة نحسبها تافهة، ولكنها بحق هي من إبداع الخالق، وللحضرمي كل الفخر في سلوكه الأشبه بمنهجية النمل حيث الصبر والسعي للرزق والاعتماد على النفس والتعاون والسير ببطء في روتين هادف ومنظم لا يتسبب في إلحاق الأذى بمن حوله بل لديه شعور غير مستغرب بالمسؤولية!!

«أثبتت دراسة وهي الأولى من نوعها بأن النمل يُضحي بنفسه ويموت من أجل حماية الآخرين فالنملة المريضة تذهب بعيداً عن عش النمل، وتموت وحيدة!! وقد فسر العلماء هذا التصرف بأنها تقوم بعمل بطولي حيث تقرر الابتعاد عن النملات خوفاً من انتشار المرض فهي بمجرد اشتداد المرض تضحي بنفسها وتسرع مبتعدة عن رفيقاتها وبالتالي تساهم في نجاة المجتمع من خلال تضحيتها وإيثارها» أنموذج رائع يُضيف إلى الحياة قيمة لا يفهمها سوى العصاميين وحتما يستهزئ بها المتسلقون !!

قطر:

أجمل ما قرأت «الشمس والبدر من أنوار حكمته، والبر والبحر فيض من عطاياه الحوت قدَسه والوحش مجده، والطير سبحه والنمل تحت الصخور الصم ناداه، والنحل يهتف حمداً في ثناياه والناس يعصونه جهرا ويسترهم، والعبد ينسى وربي ليس ينساه»

tsfhsa@yahoo.com

قضيتنا منتصرة

تمارا حداد

القضية الفلسطينية هي قضية اخلاقية تكمن في صميم الكرامة المتأصلة ارضا وشعبا وحقوقا اساسية ، فاستخدام القانون وسيلة لإحقاق العدل ، والقانون له دور نضالي وايجابي اذا استثمر لصالح القضية الفلسطينية والذي يجب ربطه بنظام سياسي متكامل ليحمي القضية الفلسطينية من الانقراض ويحمي المشروع الوطني الفلسطيني . فالكثير من القرارات الاممية من مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان كلها كانت مصادر ومراجع من اجل دعم وإقرار الدولة الفلسطينية والاعتراف بوجود الفلسطينيين على ارضهم . فحل القضية الفلسطينية يبتدئ من الشرعية الدولية .

ان اول قرار اممي لصالح القضية الفلسطينية هو قرار التقسيم رقم (١٨١) والذي اقر بتاريخ ١٩٤٧ ، فهذا القرار هو ولادة الدولة الفلسطينية ارضا وشعبا على حدود ١٩٦٧ ، والتي اقرته الامم المتحدة والذي ينص على اقامة دولتين على الارض الفلسطينية عربية ويهودية وهذا القرار شرط قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة .

اما الحق الثاني للفلسطينيين هو حقهم في تقرير مصيرهم فهذا الحق يعتبر اساس حقوق الانسان الجماعية والحق الذي لا بد من توفره ليتمتع الانسان بالحقوق وخاصة السياسية . وهذا ما جاء في نصوص ميثاق الامم المتحدة وجاء في الحقوق المدنية والسياسة لعام ١٩٦٦ وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٦ ، وهذا الحق اجمع عليه المجتمع الدولي وأيضا نص عليه البروتوكول الاول ١٩٧٧ الاضافي لاتفاقيات جنيف الرابعة ١٩٤٩ . في مادته الاولى الفقرة الرابعة حيث شمل بحماية الانسان واحترامه في ظل المنازعات المسلحة التي تمارس ضد الشعوب اثناء حق تقرير المصير .

الحق الثالث لصالح الشعب الفلسطيني هو قرار حق العودة ، حيث اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير (١٩٤) ورد في الفقرة

لغة القانون لغة فعالة لمناهضة المشروع الصهيوني على اراضي ١٩٦٧ وبالذات اذا وظف لصالح الشعب الفلسطيني

رقم ١١ والذي تقرر " وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات للذين يقررون عدم العودة على كل مفقود مصاب او ضرر " . كما ان المادة (٤٩) في اتفاقية جنيف الرابعة حظر الطرد الجماعي للمواطنين .

الحق الرابع لصالح القضية الفلسطينية هو وجود الاستيطان ، ان حجر الزاوية في هذا الموضوع في الفقرة الاخيرة من المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة " لا ترحل دولة الاحتلال او تنقل بعض سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها " .

فيعتبر الاستيطان حسب القانون غير شرعي ويخرق البند من ميثاق جنيف . ويعتبر حسب محكمة لاهاي الدولية غير شرعي ٢٠٠٤ . والاستيطان يعتبر جريمة حرب يحاكم مقترفوها حسب محكمة الجنائيات الدولية وميثاق روما . وصدرت قرارات كثيرة من مجلس الامن (٤٤٦ ، ٤٥٢) لعام ١٩٧٩ و ٢٠٠٤ بان الاستيطان غير شرعي .

الحق الخامس هو القدس والتي تشكل العصب الاساسي للقضية الفلسطينية فقرار اليونسكو الذي اقر بان القدس ومحيطها هو تراث اسلامي ولا يوجد أي تراث اسرائيلي في تلك المنطقة هو قرار ايجابي لصالح القضية الفلسطينية .

الحق السادس قضية الترحيل القسري فهذا يعتبر ضمن القوانين جريمة حرب . وجريمة الفصل العنصري تنافي الاتفاقيات الدولية . وحتى قضية الاسرى قضية عادلة تحميها كل القوانين الدولية .

فلغة القانون لغة فعالة لمناهضة المشروع الصهيوني على اراضي ١٩٦٧ وبالذات اذا وظف لصالح الشعب الفلسطيني .

في وضح النهار

عودة لفكرة وزارة للوافدين

صالح المعيض

أعود اليوم لمقترح سابق تناولته مرارا منذ أكثر من عقد من الزمن وقد شجعني على ذلك القرارات الأخيرة التي تسعى الدولة ايدها الله من خلالها لتوحيد التخصصات لتكون ميسرة في خدمة المواطن وكل من على هذا الثرى المبارك ، ثم الرؤى والتي من ابرزها ٢٠٣٠ وما أعدت طرحه إلا لأن الواقع أراه وفق تلك القرارات والرؤى يفرض ذلك ، ولعل الأحداث في السنوات الخمس الأخيرة التي تمثلت في مشاكل الاستقدام وكذلك المتخلفين سواء بالهروب من كفلائهم أو العمل بدون تجديد أو أخطاء هنا وهناك من الطرفين عمالاً وكفلاء ، او ما يواكب كل موسم حج ، وتنكر العمالة حين عودتها لدولها من استلام مستحقاتهم وبث الإشاعات وعدم وجود مرجعية عليا تقيم على الأقل أداء الجهات المعنية والمتعددة والتي اسهم ضعف الأداء إلى تكدس المشاكل وتفاقمها ، ولعل كل ذلك وما لم يتسع المجال لسرده مدعاة إلى ضرورة العمل على قيام وزارة خاصة بالوافدين ، فالمملكة العربية السعودية ليست دولة مغلقة ولا مجتمع آحادي بل ومنذ تأسيسها وهي مفتوحة للكل وفق ضوابط تحقق أعلى معدلات الاحترام والحرية لكل من يفد إلى هذا الثرى الطاهر ، يدعم تلك الضوابط والتوجهات شعب أبي مسالم كريم يتعايش مع الآخر وفق ما تقتضيه المصلحة العامة والتي عادة ما تكون في صالح جميع الأطراف فكان ولا زال وسيبقى بإذن الله ثم بتوجيهات ولاة الأمر حفظهم الله ، الوافد إلى المملكة سواء بتأشيرة عمل أو حج أو عمرة أو زيارة أو استثمار أو مرور أو ظروف قهرية لاشك يشعر بأمن وأمان وحسن وفادة ، حتى أن الغالبية تود الإقامة الأبدية ، فلا تمايز ولا ضرائب ولا ما يتنافى مع التعامل الحسن ، والشاهد على ذلك أنه ومنذ سنوات هناك رقم لا يتناقص بل يتزايد عن عدد المقيمين بالمملكة سواء للعمل أو في مجالات الاستثمار الوافد وأكثر من ذلك سنوياً مابين معتمر وحاج وزائر وعابر ، وكل أولئك يجدون في المملكة وطناً ثانياً لهم بل كثيراً منهم يجعلها وطنه الأول والشواهد على ذلك كثيرة ووسائل إعلام بلدان أولئك الوافدين خير من يترجم ذلك خصوصاً بعد كل موسم حج أو عمرة أو أية مناسبة سعودية.

اقتراح وضع السياسات والأنظمة واللوائح المتعلقة بالوافدين ومراجعتها كلما اقتضت الحاجة

هؤلاء الوافدون والذين يجدون بيننا كل حفاوة وترحاب والذين اسهموا معنا في التنمية خلال العقود الماضية والحاضرة ومستقبلاً أرى أن وضعهم يتطلب جهة إدارية تكون مرجعاً لهم في شتى مناحي حياتهم على هذا الثرى وتكون بمقام (وزارة للوافدين) تتولى شؤون حياتهم منذ الدخول إلى المملكة من جوازات وعمل وتأمينات وتأمين صحي واستثمار واستقدام أسر وتنقل وقضايا وتسول وخلافه وكل ذلك تحت مرجع واحد بدلاً من هذا التشتت الذي غالباً ما يأخذ أوقاتاً تدخل في سنوات ، فهنالك مشاكل تجديد الإقامة قد تأخذ سنوات لوجود اشكالات بين أكثر من جهة وكذلك بعض القضايا العمالية وقضايا الاستثمار تأخذ سنوات أحياناً ومشاكل التسول ومخالفة نظام الإقامة والهروب هي مشاكل تطول وقد تحتاج إلى وقت ، وظاهرة التخلف الجماعي التي بدأت تظهر في الآونة الأخيرة حيث تشهد بعض السفارات والقنصليات تجمعات لرعاياها المتخلفين عن مواسم الحج والعمرة والذين عادة ما تتأخر سفاراتهم في إنجاز وثائقهم للسفر ، لكن لكثرة الجهات وتشابكها وهي منفصلة إدارياً عقدت كثيرا من الأمور.

ولعل وجود وزارة تعنى بشؤون الوافدين فيها الكثير من الإيجابيات التي ستسهم دون شك في حل كثير من التعقيدات التي تعاني منها أكثر من جهة وغالباً تكون ترسبات سوء تنسيق لعدم وجود جهة جامعة لذلك ، وتستطيع مثل تلك الوزارة من تحقيق ذلك باستحداث إدارات خاصة ومتخصصة ومتفرغة وكذلك إنشاء قاعدة معلومات عامة تشمل كل جوانب حياة الوافد طيلة تواجده بالمملكة ، ومثل هذه الوزارة تستطيع التعامل مع وزارات المغتربين في الدول الأخرى والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات وكذلك الإشراف على الجهات المرتبطة بشؤون الوافدين كما اسلفت من جوازات ومكاتب العمل ومكافحة التسول والأمن العام وكافة قطاعات وزارة الداخلية والاستثمار والسياحة بل كافة الجهات ذات العلاقة والتنسيق فيما بينها والعمل الفعلي على تطوير مستوى الأداء ، والتدقيق والرقابة العامة وتقديم المقترحات والآراء المتعلقة بتطوير سبل العمل وتذليل أي عوائق تواجهها مستقبلاً ، واقتراح وضع السياسات والأنظمة واللوائح المتعلقة بالوافدين ومراجعتها كلما اقتضت الحاجة ، وبالتالي توفير كافة المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالوافدين المتواجدين في المملكة سواءاً بطرق نظامية او خلافه ، وتحليلها وعرض النتائج على المسؤولين مقرونة بالتوصيات المناسبة وذلك لما فيه المصلحة العامة ، وكذلك المشاركة في تنفيذ السياسات والدراسات المتعلقة بإحلال السعوديين محل العمالة الوافدة وذلك من خلال قاعدة البيانات التي تحدد المهن وشاغليها الحقيقيين ، والتنسيق في ذلك والمشاركة في اللجان والمؤتمرات والندوات وإعداد الدراسات اللازمة لمعالجة قضايا الوافدين بالمشاركة مع الجهات الأخرى سواء داخل المملكة أو خارجها ..هذا وبالله التوفيق.

جدة ص ب ٨٨٩٤ تويتر : saleh١٩٥٨

استغلال الموارد

جميل السلحوت

تعتبر أمريكا الدّولة الأغنى في العالم، حيث يبلغ انتاجها القومي سنويّا ما مجموعه ثلاثة عشر تريليون وبضع مليارات دولار، وهذه الثّروة لم تأت من لا شيء، بل بالتّخطيط العلميّ لاستغلال الموارد، والعمل الدّؤوب، فأمريكا البلد الأوّل صناعيّا وزراعيّا، وهي تدعم مزارعيها كي يواصلوا استغلال أراضيهم، وثقافة العمل مترسّخة لديهم، ومهاجرونا العرب لو أنّهم يعملون في بلدانهم عدد السّاعات التي يعملونها في أمريكا، لربّما ربحوا أكثر ممّا يربحون في المهجر.

واللافت للانتباه أنّ التّخطيط الأمريكي موجّه لاستغلال كلّ شيء، فهذا البلد الثّريّ يعيد تدوير النّفايات ويستغلها مرّة أخرى، ففي البيوت شاهدت حاويتي نفايات لكلّ بيت وكلّ محل تجاريّ، واحدة بنّية اللون مخصّصة للنّفايات التي يمكن اعادة تدويرها، كالنّايلون، الورق، الكرتون، الزّجاج، المعدن كعلب المشروبات وغيرها، والثّانية سوداء اللون للنّفايات الأخرى، مثل بقايا الطّعام وغيرها. وقد شاهدت أنّ هناك سيّارات مخصّصة لكل نوع، تأتي السّيارة، فيمد سائقها "ونشا" متحرّكا، له يدان طويلتان، يحمل الحاوية ويلقيها ما فيها في مخزن سيّارته من الجهة العليا، ثمّ يعيد الحاوية إلى مكانها، ورغم كثرة المياه ومصادرها إلا أنّهم يعيدون تكرير مياه المجاري لاعادة استعمالها في الزّراعة، أو لتصبّ في الأنهار والبحيرات والبحار، كما أنّهم يعيدون تكرير واستعمال "الحصمة" المكشوطة من الشّوارع عند ترميمها. وإعادة التّدوير والتّكرير يصيدون بها أكثر من عصفور بحجر واحد، فهي مفيدة اقتصاديّا، ومـوفّـرة لـلمـوادّ الخامّ المستعملة في مختلف الصّناعات، والأهمّ من ذلك هو الحفاظ على نظافة البيئة والحرص على عدم تلويثها، ومن هذا الجانب فإنّهم وبوازع فرديّ مغروس فيهم كسلوك، فإنّهم لا يلقون أيّ فضلات في الطّرقات أو في الطبيعة بما في ذلك البراري التي لا يراهم فيها أحدا. ولديهم مقولة سمعتها من أكثر من شخص مفادها" أنّ من لا يحافظ على نظافة وطنه فإنّه لا يستحق العيش فيه."